استبعد العراقية الأم عن المنصب

دولة القانون يعتمد للدفاع مرشحي البيضاء والحرة ووطنيون

كشف ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، ان منصب وزير الدفاع سيكون من حصة التجمع الجديد الذي يضم "البيضاء، الحرة، وطنيون" والذي سيشكل في الايام القليلة المقبلة، منوها الى ان هذا التكتل يتجاوز عدده اكثر من (35) نائبا والذي حرم من جميع المناصب الحكومية بسبب "استحواذ قيادات العراقية على تلك المناصب". في حين قللت القائمة العراقية من هذه التصريحات واعتبرتها مجرد جس نبض ليس الا، منوهة الى ان قضية الوزارات الامنية ستحسم في المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية مؤخرا وتم بحث هذا الموضوع بين رؤساء الكتل السياسية.

□ بغداد/محمد صباح

هيثم الجبوري

قتيبة الجبوري

زياد الذرب

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري لـ"المدى" ان القائمة العراقية البيضاء والحرة وكتلة وطنيون وبعض الذين انشقوا عن ائتلاف العراقية بصدد تشكيل كتلة كبيرة سيتجاوز عددها (٣٥) نائبا، مبينا ان هذه الكتلة لها الحق الكبير بإعطائها منصباً مهماً في الحكومة العراقية الحالية. واضاف "ان هذا العدد(٣٥) نائبا حرم من اي منصب في داخل الحكومة بسبب استحواذ قيادات القائمة العراقية على تلك المناصب وتوزيعها اما حسب المزاجيات او المحسوبيات، لافتا الى ان وزارة الدفاع ستكون واحدة من ابسط الحقوق التي يجب منحها لهذه الكتلة الجديدة".

وتشكلت الكتلة العراقية البيضاء في (٧ آذار ٢٠١١) من قبل ثمانية نواب انشقوا عن القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي، وانشق فيما بعد منها خمسة نواب ليعلنوا تأسيس الكتلة الحرة برئاسة قتيبة الجبوري.

وكشف الجبوري "ان هذا التوجه موجود داخل ائتلاف دولة القانون ولدى رئيس الوزراء نوري المالكي معا، لمنح وزارة الدفاع لهذا التكتل الجديد الذي سيرى النور في وقت قريبا".

وتشكل تسمية الوزراء الأمنيين أزمة مزمنة ومستعصية بين ائتلافي العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، ودولة القانون بزعامة رئيس الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول من العام الماضي.

يذكر أن المالكي كلف في، ١٦ آب ٢٠١١، وزير الثقافة سعدون الدليمي لتولي وزارة الدفاع وكالة، فيما كشفت حركة الوفاق الوطني العراقي، في ١٨ آب ٢٠١١، عن رسالة بعثها زعيمها إياد علاوي إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني تبين فيها "الخرق والمخالفة" في تسمية الدليمي للمنصب.

ومن جهته طالب النائب عن كتلة وطنيون احمد الجبوري رئيس الوزراء نوري المالكي والكتل السياسية بضرورة الاسراع لحسم ملف تسمية الوزراء الامنيين، معللا ذلك بوجود خروقات امنية كبيرة وكذلك الازمة مع البيشمركة.

وقال الجبوري لـ"المدى" ان قضية تأخر حسم الوزارات الامنية لحد هذه اللحظة يعود الى الخلافات بين الكتل السياسية وتركيزها عند تشكيل الحكومة الحالية على الوزارات المدنية ،داعيا المالكي ورؤساء الكتل السياسية الى الاسراع لحسم تسمية وزراء الداخلية والدفاع بسبب وجود مشاكل مع الاقليم وكذلك الخروقات الامنية .

وبشأن امكانية تقديم كتلة وطنيون مرشحها لوزارة الدفاع ،قال الجبوري ان كتلة وطنيون لم تبلغ بشكل رسمي حول ترشيح شخصية لشغل حقيبة الدفاع من قبل رئيس الوزراء، منوها بان الكتلة ستقدم شخصية وطنية متوازنة قادرة على ادارة الوزارة في حالة طلب منا ذلك.

هذا وقد أكد رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي يوم الاربعاء ٢٠١٢/٨/٨ ان موضوع حسم الوزارات الامنية يتعلق بالكتل السياسية والاستحقاقات الانتخابية،داعيا الى تقديم اسماء المرشحين لحقيبتي الدفاع والداخلية في الوقت القريب لمعالجة الملف الامني،لافتا الى ان هذا الموضوع هو قيد التفاوض بين الكتل السياسية حاليا .

وبدوره،اكد النائب عن القائمة العراقية زياد الذرب لـ"المدى"،ان مسألة حسم وزراء الدفاع والداخلية ستحسم في المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني بعد عودته الى البلاد.

وذكر الذرب "ان الاجواء الحالية تسير نحو التهدئة بين جميع الكتل السياسية من اجل حل جميع الملفات العالقة ومنها الوزارات الامنية" ،نافيا ان يكون هناك توجه لدى المالكي باقصاء العراقية من استحقاقها الانتخابي بعدم اعتماد مرشحيها لشغل منصب وزير الدفاع.

وزاد"ان هناك مفاوضات داخل القائمة العراقية من اجل اعادة القائمة البيضاء والحرة ووطنيون واشراكهم في مسألة اختيار مرشح الدفاع،لافتا الى ان هناك اجماعا حاليا داخل مكون العراقية على ان يكون منصب وزارة الدفاع من حركة الوفاق الوطني الذي يتزعمه رئيس العراقية اياد علاوي. واضاف"ان قضية اعتماد مرشحين من خارج القائمة العراقية الام هو محاولة لجس النبض ليس الا من قبل ائتلاف دولة القانون ،موضحا ان الامور تتجه نحو الحسم بعد الاتفاقات في الاونة الاخيرة على حسم جميع الملفات العالقة" .

العجيلي يطالب بإطلاق سراح المعتقلين قبل عيد الفطر

□ بغداد/المدى

دعا النائب عن القائمة العراقية عبد نياب العجيلي، السبت، رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي إلى اطلاق سراح المعتقلين الذين لم تثبت إدانتهم ولم تتلطخ أيديهم بالدم العراقي.

فيما أكدت لجنة حقوق الإنسان النيابية على ان ملف السجون والمعتقلين في البلاد لم يعالج ، نافية وجود اي ازدواجية في التعامل بين ملف المعتقلين وملف ضحايا "الارهاب".

وقال العجيلي في بيان تلقت "المدى"، نسخة منه، إنه يدعو المالكي إلى "إطلاق مبادرة لم الشمل الرمضانية، من خلال إطلاق سراح المعتقلين الذين لم تثبت إدانتهم، ولم تتلطخ أيديهم بالدم العراقي، أو الاعتداء على المال العام قبل عيد الفطر المبارك".

وأكد العجيلي أن "المبادرة هي من أجل لملمة شمل العوائل العراقية، وتقديم صورة حقيقة عن عدالة المجتمع، وإزالة مسببات الظلم والحيف وإعادة هؤلاء إلى المجتمع للمساهمة في البناء والأعمار لبلدهم".

وسبق للعجيلي أن دعا في (١٥ تموز الماضي)، رئيس الحكومة نوري المالكي إلى التدخل شخصيا لإنجاز معاملات السجناء وتنفيذ الحكم وفق القانون، فيما اعتبر أن هناك الكثير من الأبرياء داخل السجون وتؤجل محاكمهم لعدة سنوات. وكانت عضو اللجنة عن التحالف الكردستاني اشواق الجاف قالت لـ"اكانيوز" ان" لجنة حقوق الانسان لم تهمل ملف ضحايا "الارهاب" في ديالى او المحافظات الاخرى بل قامت باقرار وتفعيل قانون التعويضات على ارض الواقع وتذليل جميع العراقيل التي اخرت تنفيذ القانون وبالتنسيق مع لجنة تعويض ضحايا الارهاب"... مؤكدة ان "ملف ضحايا الارهاب مهم جدا لجميع الاطراف والمكونات السياسية ولم تهمل لجنتنا هذا الملف بل سعت الى تعويض المتضررين من اصحاب البساتين والسيارات في الفترات المقبلة" .

وبينت الجاف ان "البعض يعتقد وجود إهمال لملف ضحايا "الارهاب" من قبل المنظمات الدولية لكنها تهتم بالامور والملفات التي لم تعالج وابرزها ملفي حقوق الانسان والسجون اللذين لم يعالجا بينما ملف ضحايا الارهاب يسير بشكل جيد" ، لافتة الى ان "ملف ضحايا "الارهاب" يحظى باهتمام جميع المؤسسات الحكومية ولا حاجة لتدويله او إبرازه دوليا" .

وكشفت الجاف عن خطوات جادة للجنة حقوق الإنسان النيابية لمقاضاة الجيش الاميركي لقتله عدداً من المواطنين المدنيين خلال فترة وجوده في البلاد والعمل سار في هذا الموضوع .

وسبق لمنظمة العفو الدولية أن كشفت في تقرير صدر، في (١٢ أيلول ٢٠١١)، عن وجود ما لا يقل عن ٣٠ ألف معتقل في السجون لم تصدر بحقهم أحكام قضائية، متوقعة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، إضافة إلى وفاة عدد من المعتقلين أثناء احتجازهم نتيجة التعذيب أو المعاملة السيئة من قبل المحققين أو حراس السجون، الذين يرفضون الكشف عن أسماء المعتقلين لديهم.

يذكر أن منظمة "هيومن رايتس ووتش" اتهمت في تقرير صدر في (١٥ أيار ٢٠١٢)، الحكومة بإعادة العراق الى "الحكم الشمولي" و"تعذيب المحتجزين"، لافتة إلى أن الحكومة ما تزال تدير سجناً أعلنت عن إغلاقه منذ أكثر من عام، فيما دعت المنظمة إلى الكشف عن أسماء كل السجناء واماكنهم والإفراج عن كل من لم توجه له تهمة بعد، لكن الحكومة نفت الاتهام، مؤكدة أن السجن مغلق.

وأعلن مقرر مجلس النواب في (٨ من آب الحالي)، أن رئاسة المجلس تسلمت الصياغة النهائية لقانون العفو العام، مؤكداً أن الخلافات بشأنه وضعت في خيارات متعددة، فيما كشف أن البرلمان سيصوت على قوانين المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى والأحزاب بعد انتهاء عطلته.

يذكر أن قانون العفو العام لاقى ردود فعل متباينة حيث وصفه ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، في الثالث من أيلول ٢٠١١، بصيغته القديمة بـ"السيئ" واعتبر أنه يحتوي على الكثير من الثغرات، فيما أكد التيار الصدري رفضه التام شمول كل من أدين بتهم تتعلق بالمال العام أو الدم العراقي بقانون العفو العام.

صفقة سلاح مع روسيا وأوروبا الشرقية

البحث في صفقة غامضة لشراء طائرات كندية عام 2008

□ بغداد/المدى

كشفت لجنة الخدمات والاعمار في مجلس النواب، امس السبت عن عزمها فتح ملف الطائرات الكندية الست التي تم شراؤها عام 2008، مشيرة إلى تورط مستشار لرئيس الوزراء نوري المالكي بفساد مالي في صفقة ابرام عقود الشراء. يأتي ذلك في وقت اكد فيه عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية حامد المطلك بان الحكومة ستعقد صفقات مع روسيا وبعض دول أوروبا الشرقية لتسليح الجيش، مؤكدا أن صفقات السلاح ستغطى من الفائض النفطي على دفعات.

وقال عضو لجنة الخدمات والاعمار النيابية محمد رضا الخفاجي في حديث لـ"شفق نيوز"، إن "اللجنة ستقوم بفتح ملف الطائرات الكندية الست التي تم شراؤها عام ٢٠٠٨ لما رافق هذا الملف من غموض".

وبين الخفاجي أن "المسؤول عن هذه الصفقة هو مستشار رئيس الوزراء لشؤون الطيران المدني الذي يمتلك الجنسية الكندية واحد افراد عائلته وابنه يعمل في شركة بومباردير الكندية لصناعة الطائرات التي تم شراء الطائرات منها".

ووقع العراق ، في الخامس من أيار عام ٢٠٠٨، في العاصمة بغداد عقدا مع شركة بومباردو الكندية، لشراء عشر طائرات بقيمة إجمالية تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار، إلا أن الخطوط الجوية الكويتية قدمت شكوى للمحكمة الكندية العليا طلبت فيها وقف عملية توريد الطائرات إلى العراق بسبب خلافات بين الحكومتين العراقية والكويتية.

وأوضح عضو لجنة الخدمات ان "سبب فتح الملف هو عطل اثنين من الطائرات الست بسبب عدم ملاءمتها الأجواء العراقية"، مضيفاً "الطائرتان لم تعملا سوى ١٥٠٠ ساعة طيران مع ان الشركة وضعت فيها ضمان طيران ١٢٠٠٠ ساعة".

وقارن الخفاجي بين الطائرات الكندية وطائرات البوينغ بالقول ان "العراق ومنذ عام ١٩٤٦ يشتري طائرات بوينغ والكوادر الفنية لها خبرة في صيانة هذه الطائرات فضلا عن ان الادوات الاحتياطية للبوينغ موجودة في جميع دول العالم وايضا حمولتها من الركاب في اقل التقديرات تبلغ ١٨٥ راكباً اي ضعف ما تحمله الطائرة الكندية وبسعر من ٥٠ الى ٦٠ مليون دولار للطائرة الواحدة موديل ٢٠١٢".

وتابع الخفاجي ان "طائرات البوينغ تستطيع الطيران لمسافات بعيدة جدا حوالي ١٢ ساعة طيران متواصل، بينما طائرات بومباردير الكندية لا توجد لها ادوات احتياطية عدا تركيا والامارات وسعتها من الركاب ٧٦ راكباً ولا يوجد فيها مكان لنقل المرضى ولا تستطيع الطيران لاكثر من ٤ ساعات متواصلة ولا تستطيع الاقلاع اذا كانت حمولتها من الركاب والحقائب كاملة ويجب تقليلها".

واشار الخفاجي الى "وجود حالة فساد مالي في عقد الشراء وأن اسعار الطائرة الكندية في الاعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ تبلغ من ٢٤ الى ٢٥ مليون دولار للطائرة الواحدة اما اللجنة التي تعاقدت على شرائها قدمت فواتير شراء بـ ٣٨ مليون دولار ولدي وثائق تثبت ذلك".

ولفت الخفاجي إلى ان "رئيس المهندسين الذي سافر مع المستشار الخاص لشؤون الطيران المدني لرئيس الوزراء بمجرد توقيعه للعقد قامت الشركة وهي متنفذة في كندا بمنحه الجنسية الكندية انه الان في كندا لانه يعرف ان الامور ستنكشف مستقبلا واننا اردنا استقدامه للبرلمان لكن اخبرونا انه في كندا".

وأكد الخفاجي على أن "العقد الاصلي للطائرات هو شراء ١٠ طائرات على ان تكون المرحلة الاولى شراء ٦ وفي حال نجاحها في الاجواء العراقية يتم شراء الاربعة المتبقية مؤكدا وجود بعض المسؤولين في السلطة التنفيذية في مجال الطيران المدني يريدون اتمام الصفقة بالكامل وشراء الطائرات الاربعه المتبقية رغم فشل الطائرات الستة".

وكانت لجنة النزاهة البرلمانية أكدت، الأسبوع الماضي، تعطل اثنين من الطائرات الكندية الست التي اقر مجلس الوزراء شراءها للنقل الداخلي نتيجة لارتفاع درجات الحرارة، فيما أشار عضو في لجنة الخدمات البرلمانية إلى أن هذه الطائرات استقدمها مستشار لرئيس الوزراء يمتلك الجنسية الكندية.

الى ذلك اكد عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية حامد المطلك، امس السبت، ان الحكومة ستعقد صفقات مع روسيا وبعض دول أوروبا الشرقية لتسليح الجيش، موضحا أن العراق سيغطي صفقات السلاح من الفائض النفطي على دفعات.

وقال المطلك في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الجيش يسعى الى تنويع مصادر تسليحه من دول متعددة، لاسيما دول أوروبا الشرقية لخبرته في أسلحتهم"، مشيرا الى "وجود نية للتعاقد مع روسيا وبعض دول أوروبا الشرقية في صفقات سلاح كبيرة".

وأضاف المطلك أن "العراق سيغطي صفقات السلاح عن طريق الفائض النفطي من زيادة سعر برميل النفط في الأسعار العالمية على دفعات، وبعض المبالغ ستسلم بعد سنوات عقب استلام قطع السلاح"، موضحا أن "وزير الدفاع سعدون الدليمي يرأس حاليا وفدا الى روسيا للتباحث حول صفقات التسلح".

وفي سياق متصل ذكر موقع ميدل ايست كونفيدنتال الأمريكي أن الأردن ستقوم بتدريب فنيين في سلاح الجو من خلال إقامة دورات تدريبية باللغة الانكليزية والتدريب التقني ضمن تمويل من قبل وزارة الدفاع الأمريكية بقيمة ٣٧٠ مليون دولار.

ويتوقع أن يستمر هذا التدريب لمدة عام حتى آب ٢٠١٣ على أن يتم تنفيذ ذلك في أكاديمية الطيران الأردنية ، حيث سيزود التقنيين العراقيين بتحسين مهاراتهم في اللغة الانكليزية والخدمات الفنية للطيران وصيانة الطائرات والإصلاح بما يتناسب مع التجديد في حقل الطيران العسكري.

وتسعى الحكومة إلى تسليح الجيش بجميع صنوفه، حيث تعاقدت مع عدد من الدول العالمية المصنعة للأسلحة المتطورة لغرض تجهيز الجيش من مدرعات ودبابات مطورة وطائرات مروحية وحربية منها الـF١٦ والتي أعلن مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي، في ١٣ أيار الماضي، أن العراق سيتسلم الدفعة الأولى منها عام ٢٠١٤.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

اعترافات مسؤول نافذ

أتيحت لي الفرصة للحديث مع مسؤول كبير في احد مجالس المحافظات المهمة، فطرحنا عليه اسئلة حول مسار الأمور في حكومته المحلية، وخرجنا بنتيجة مفادها ان الامل مؤجل حتى إشعار آخر لان الدولة لا تزال ترتجل وترتجل، وخطواتها تتضارب وتتعارض، فتلتوي قدم على قدم ويترنح العملاق البترولي الذي اسمه العراق، ويسقط ليقوم ثم يسقط ويدور حول نفسه معصوب العينين خائر القوى.

الحديث انطلق من سؤال عن خمسة شوارع مهمة في المحافظة لم تمتد اليها يد الترميم منذ ١٥ عاما. يجيبك المسؤول: القانون الجديد يمنع تعبيدها وترميمها حتى الانتهاء من شبكة المجاري للمياه الثقيلة ومياه الامطار. طيب لماذا لم تباشروا بتأسيس هذه الشبكة؟ يجيبك ان المقاول يعمل منذ ٤ اعوام دون جدوى، فقد انتهى من تنفيذ المشروع لكننا اكتشفنا انه انجز شبكة مجاري المياه الثقيلة ونسي ان ينشئ الى جوارها شبكة لمياه الامطار، والقانون يصر على اكتمال الشبكة كي يسمح لنا بالتعبيد والترميم، وهذا سيأخذ وقتا اضافيا (عدة اعوام ربما؟) ولا حل سوى الانتظار.

تسأل: لماذا يجري اختيار مقاول غير كفوء وخبرتكم تجاوزت ٩ اعوام في السلطة؟ يجيبك بسرد تفصيلي قائلا: عليك ان تعرف مجموعة معادلات تتحكم بسير الاعمال في الدولة العراقية.

المعادلة الاولى: ان الموظف المسؤول عن منح المشاريع للشركات اما ان يكون فاسدا او انه يخاف من الرقابة "حد المرض"، فيحرص على منح المشروع لصاحب العطاء الاقل ارضاء للمفتشين، وصاحب العطاء الاقل هو في الغالب شركة ضعيفة تنجز العمل على نحو ناقص. وإذا درسنا (والكلام للمسؤول) وضع الطرق الكثيرة المعبدة منذ ٢٠٠٣ وهي مئات الاف الكيلومترات في العراق، فسنجد انها تعرضت الى الخراب بعد شهور من استعمالها فقط!

لماذا تتسلمون مشاريع بلا مواصفات؟ يجيب: معظم المختبرات التي تتولى تقييم المباني والطرق مثلا، لا تعمل بشكل علمي، والكثير منها فاسد والنتائج التي نتسلم على اساسها ٧٠ في المئة من المشاريع المنجزة، مزيفة!

المعادلة الثانية: المسؤول في المحافظات يريد انفاق ٦٠ في المئة من ميزانيته على وجه السرعة لان مجلس الوزراء سيعاقبه لو تأخر في الانفاق، ولهذا يتسرع كثيرا في منح العقود كي ينفق تلك النسبة، ولن يكون لديه وقت كاف لتقييم الشركات المنفذة وتطبيق المعايير عليها ودراسة سيرتها المهنية، ومعظمها تذهب الى شركات فاشلة.

المعادلة الثالثة: ان المال الوفير ادى الى ظهور مشاريع كثيرة (محافظة واحدة لديها ألفا مشروع خلال سنة)، بينما لا يمتلك القطاعان الحكومي والاهلي في العراق عددا كافيا من الشركات الخبيرة. هناك نقص حاد في الشركات الجيدة وفي الخبراء، ولذا يضطر الجميع الى تسليم مشاريع مهمة الى الاقل خبرة، والنتيجة مشاكل هائلة في معظم المنجزات.

الى متى يستمر الحال على هذا المنوال؟ يجيبك: حتى تستقر الظروف الامنية، ويجري اصلاح القوانين الحكومية المتناقضة، بين معايير الحكومة ومعايير هيئات الرقابة ومعايير المحافظات.. وسيمكننا حينها منح عقود بمبالغ اكبر لشركات اجنبية او اهلية اكثر رصانة، اما اليوم فمن الصعب جدا وفق الضوابط المتشددة والظروف الراهنة، ان نمنح عقدا لشركة كبرى، ولا خيار سوى القبول بنتائج شركات عادية او شبه عادية.

نقول له: لكن على الاقل هناك شركات جيدة تقوم بنصب محطة كهرباء جديدة في مدينتك؟ يقول: جيد ان الشركة المنفذة معروفة دوليا، لكن المنفذ الحقيقي هو مقاول ثانوي تدور الشكوك حول خبرته. مهندسونا يخشون ان المحطة التي يفترض ان تنتج ٢٥٠ ميغاواط، لن تنتج اكثر من ١٥٠ بسبب عيوب التنصيب، والوعود ستختبر الصيف المقبل!

خوف وتسرع وتقتير في اموال المشاريع يجلب شركات رديئة، وقوانين متضاربة وأموال مهدورة، ومستثمرون يهربون من اجراءاتنا، وشركات سمعتها جيدة تحظى بمشروع بتمويل كبير، ثم تسلمه لمقاول سيئ، ونقص فادح في الخبرات المحلية وهلم جرا. هذه خلاصة ٩ اعوام من العمل أدلى بها مسؤول يشعر بإحباط كبير، وبالمناسبة فإنه من كتلة رئيس حكومتنا (يعني لا بعثي ولا صدامي ولا صدري ولا كردي).

"العملاق العراقي" تمتلئ جيوبه بالدولارات الكثيرة، واثناء مشيته المتعثرة وسقطاته المتكررة، تتساقط الاموال من جيوب عديدة في ردائه الكالح الذي استبدله مرات ومرات لكنه ظل يتمزق فورا اثر العثرات والسقطات على صخور مسننة يمشي عليها دون التقاط نفس، متجنبا الطرق المعبدة والمعقولة. ان الدوار الذي اصاب عملاقنا المسكين يمنعه من رؤية طريق، اي طريق.